افضل ان امكنه لان السنة اسكن لقلبه والحلاق غير المربوط اما المربوط ففي كالشط هو الصحيح
الظاهر والحاصل ان وقايته الاغما يقضي ان فرط في قضاء وان زاد سقط تبين
اي في اغمى عليه في صلوات فادونها اقضاها اذا صح وان فاته بالاغماء اكثر منها لم يقض
وقوله ان فرط في اي في صلوات فادونها وقوله سقط اي سقط القضاء واعلم ان الاغماء
انواع ممتد جدا كالصبا ويسقط به جميع العبادات كلها وقاصر جدا كاليوم لا يسقط به شئ
من العبادات ومتردد بينهما وهو الاغماء فان امتد الحق بالممتد جدا والا الحق
بالقاصر جدا حتى يجب القضاء وامتداده ان يزيد على يوم وليلة لانه عند ذلك يدخل الفوائت
في حد التكرار وفي الجار قضاها جميع وانحو مرتفع بقوله الاتي وما جعل عليه في الايام التي حج
والجنون كالاغماء على الاظهر ولو شرب المخدر فذهب عقله اكثر من يوم وليلة لا يسقط القضاء لان
هذا عذر حصل بمعصية من جهته ولان اكل البنج فاغمي عليه قال ابو حنيفة يلزمه القضاء قياسا
على الخمر وقال محمد يسقط عنه القضاء قياسا على الاغماء وان اغمي عليه بسبب الفزع من ادمي
او سبع اكثر من يوم وليلة لا قضاء عليه بالاجماع

باب سجود التلاوة

وهذا ان باب اضافوا الى الاسباب والتلاوة سبب للسجود بلا خلاف وفي اضافة
السجود الى التلاوة اشارة الى انه اذا كتبها او تهجاها لا يجب عليه سجود وهو الفارق
بينه وبين المريض ان المريض اذا صلى وقعد ثم عاد لان الله تعالى وفي التلاوة
اذا سجد فقد اتى بالواجب ايضا لا بر الله تعالى قال سجود ما يتلى من القرآن اربع عشرة قاطعوا
بباني في آخر الاعراف ثم الرعد والنحل وبني اسرائيل فاخذ بالجهد ومريم والحج والفرقان
والنمل والسجدة بالجيم والف وص والتفصيل والنجم كذا اقرأ اخذا من
موضع السجدة من ص ومن باب وفي حم السجدة ساموني وهل يجب التحلي بشرط
قراءة جميع الآية لم ار لبعضها الصحيح انه اذا قرأ حرف السجدة وقبله كلام تعلق

وجب السجود والا فلا وقيل لا يجب الا ان يقصد اكمال السجدة ولو قرأ آية السجدة كلها
الا الحرف الذي في آخرها لا يجب عليه سجود والمستحب ان يكبر بآية السجدة اذا كانت اتجاه
منهض للصلاة والا فلا اخفضا افضل والاتل بالفرض يلزم السامع السجود وان لم
يقصد عند ابي حنيفة وعندهما لا يلزمه الا اذا قصد وروي ان اباحنيفة رجع الى قولهما وعليه
الاعتماد واما اذا مر بها في الفرض لزم السامع السجود وان لم يفهم اجماعا وفي الجنة
عندنا وهي بالاول وعند ان في بحر تان ان السجود الثاني قرن بالركوع وذكر امر بالصلاة
دون السجدة وتحوص عندنا تجب بالاول وعند الامعي كلاهما وقوله وجب السجود في
المواضع طرا على التالي وكل سامع لا فرق بين القصد وانحوه وسجود الملوم مع امامه
على السجود واجب في هذه المواضع كلها على التالي والسامع وقار ماكدر وان فيحتى سنة تأكيد
واجب على المراتي لا على المقود وقوله لا فرق بين القصد والنحو اي يجب السجود في حال
السامع سواء قصد سماع القرآن او لم يقصد وسواء سمعها من طاهر او محدث او جنب
او حائض او نفسا او كافر او صبي او سكران فان ذكر كلهم يوجب على السامع السجود ولو
سمعها من ناما او مغمى عليه او مجنون فقيل روايتان اصحهما لا يجب وفي الفتاوى اذا سمعها
من مجنون يجب وكذا من النائم على الاصح وهل يجب على النائم فيه روايتان ولو كان
السامع ممن لا يجب عليه الصلاة كالحائض والنفساء والصبي والمجنون لا يجب عليهم سجود السهو
سواء تلوا او سمعوا او تلاها وهو اصم وجب عليه السجود ولو تلاها ثم سمعها من اخر
او سمعها ثم تلاها وهو في مجلس واحد لم يجب عليه الا سجود واحد ولو تلاها ثم سمعها من اخر
ولو سمعها من الصدى لا يجب عليه وقوله وسجود الملوم مع امامه اي اذا تلى الامام
او سجد تحدها وتحد للملوم معه سواء سمعها منه ام لا وسواء كان في صلاة الجهر او المخافتة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)